

القضاء الجنائي الدولي المؤقت - دراسة للمحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا سابقا

أ. موسوني سليمة

جامعة أحمد دراية - أدرار

ملخص :

إن همجية الحروب المتكررة والآثار الوخيمة التي تركتها لدى الإنسانية، جعلت المجتمع الدولي يسعى إلى وضع قواعد قانونية ملزمة قصد حماية الإنسانية ومصلحتها، وتبيان الأفعال الإجرامية التي تمس بكرامة الإنسان وسلامته، وتحديد العقوبة المنجرة عن ارتكابها. وهذا ما تجسد من خلال إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا، وذلك نظرا للأحداث الأليمة التي وقعت في إقليم يوغسلافيا منذ عام 1991 .

Abstract:

Barbarism illustrated through successive wars has disastrous repercussions on humanity. This situation has made the international community seeks to develop a legally binding rules in order to protect humanity, and punish the criminal acts that affect human dignity and integrity. This is embodied through the establishment of the international criminal tribunal to Yugoslavia. For the court can be viewed as a major reaction from the international community to the tragic events that took place in what is known as former Yugoslavia.

مقدمة:

إن همجية الحروب المتكررة والآثار الوخيمة التي تركتها لدى الإنسانية، جعلت المجتمع الدولي يسعى إلى وضع قواعد قانونية ملزمة، قصد حماية

الإنسانية ومصالحتها، وتبيان الأفعال الإجرامية التي تمس بكرامة الإنسان وسلامته وتحديد العقوبة المنجزة عن ارتكابها.

وبناء على ذلك، تم وضع قانون لهاي (1899-1907)، وقانون نورمبرغ (1945)، واتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 المتضمنة القانون الدولي الإنساني، والبروتوكولين الإضافيين لعام 1977.

فكان لابد لإرساء قانون جنائي دولي من اتباع منهجية شبيهة بتلك المتبعة في القانون الجنائي الداخلي، القائم على أساس وض ع القاعدة القانونية للفعل الإجرامي، وتحديد العقوبة المناسبة لهذا الفعل. وفي سبيل هذا سعت المجموعة الدولية إلى إرساء قواعد قانون جنائي دولي، وإلى إنشاء جهاز قضائي دولي تتلخص مهمته في إثبات الفعل الإجرامي، ومتابعة المسؤولين في الدولة عن هذا الفعل.

وقد تم مباشرة عقب الحرب العالمية الثانية، إنشاء محكمتي نورمبرغ وطوكيو، وتلتهما بعد ذلك المحكمتان الخاصتان بيوغسلافيا (1993) وروندا (1994).

وسنسلط الضوء في هذه الدراسة، على المحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا، التي أنشئت بموجب القرار رقم 808 الصادر عن مجلس الأمن، وذلك نظرا للأحداث الأليمة التي وقعت في يوغسلافيا السابقة منذ عام 1991، حيث تحركت مشاعر المجتمع الدولي، الذي انتفض متأثرا بتلك الأحداث ومطالباً بمعاقبة مرتكبي الجرائم على إقليم هذه الدولة.

وانطلاقاً من هذا يمكن طرح إشكالية تتمثل في التساؤل عن الجرائم الدولية التي تختص المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا سابقاً بنظرها؟ وهل وفقت هذه المحكمة في إرساء عدالة جنائية دولية؟

وسيتّم الإجابة على هذه الإشكالية من خلال مبحثين اثنين:

المبحث الأول: يتم التطرق فيه للأساس القانوني لتأسيس المحكمة الجنائية

الدولية ليوغسلافيا.

المبحث الثاني: يتناول النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا.

المبحث الأول: الأساس القانوني لتأسيس المحكمة الجنائية الدولية

ليوغسلافيا

مجلس الأمن بقراره رقم 808، قرر أن محكمة دولية ستؤسس لمحاكمة

الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني، التي

ارتكبت في أقاليم يوغسلافيا سابقا منذ عام 1991.

غير أن هذا القرار لم يبين كيفية إنشاء مثل هذه المحكمة، وما هو أساسها

القانوني. وبناء على الفقرة الثانية من القرار رقم 808، كلف مجلس الأمن الأمين

العام للأمم المتحدة بإعداد مسودة مشروع للمحكمة الجنائية الدولية الخاصة

بيوغسلافيا، وأعرب الأمين العام في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن، بأن المحكمة

يجب أن تؤسس من قبل المجلس نفسه على أساس استخدام الفصل السابع،

واستنادا إلى المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة، تدبيرا للحفاظ على الأمن والسلام

الدوليين.

وبناء على ذلك اتخذ مجلس الأمن في جلسته 3217 بتاريخ 1993-05-25

القرار رقم 827، والذي تم بموجبه إقرار النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

ليوغسلافيا سابقا.

ومن ثم سنخصص المطلب الأول، لتناول سلطات مجلس الأمن بتأسيس محاكم جنائية دولية خاصة، أما المطلب الثاني فسنفرد لتأسيس المحكمة الجنائية الخاصة بيوغسلافيا.

المطلب الأول: سلطات مجلس الأمن بتأسيس محاكم جنائية خاصة

يمارس مجلس الأمن اختصاصات متعددة ومتنوعة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، فقد أسند الميثاق إلى مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية في حفظ السلم والأمن الدوليين إضافة إلى اختصاصات أخرى ذات طابع تنفيذي¹.

لكن هل هناك خطر حقيقي يبرر تدخل مجلس الأمن بموجب الفصل السابع أساسا لتأسيس المحكمة الجنائية الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا؟ وإذا كان هناك إدعاء بوجود هذا الخطر أو التهديد للسلم والأمن الدوليين، فهل مجلس الأمن مخول باتخاذ أي تدبير من أجل إعادة السلم والأمن أو المحافظة عليهما؟ وكيف يمكن تبرير تأسيس المحكمة الدولية الجنائية ليوغسلافيا؟

وستتم الإجابة على هذه الأسئلة في الفرعين التاليين :

الفرع الأول : سلطة مجلس الأمن باستخدام الفصل السابع

من المعروف أن الاختصاص الأساسي لمجلس الأمن هو حفظ السلم والأمن الدوليين، حيث يقوم مجلس الأمن بممارسة هذا الاختصاص بناء على ما قرره المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة. وبموجب هذه المادة فإن لمجلس الأمن دورا كبيرا وصلاحيات واسعة فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين.

¹ - د.مرشد أحمد السيد و د.أحمد غازي الهرمزي، القضاء الدولي الجنائي، دراسة تحليلية للمحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا مقارنة مع محاكم نورمبرغ وطوكيو وروندا، الأردن، 2002، ص 19.

إن الحالات التي تبرر استخدام الفصل السابع هي تهديد السلم أو الإخلال به، أو وقوع العدوان. ولكن تحديد وجود التهديد ليس أمرا متحررا من كل قيد أو شرط، ولكنه يبقى في أقل الأحوال محددا بأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وفي القرار رقم 827، مجلس الأمن اعتبر أنه وفي ظل الظروف الخاصة بيوغسلافيا السابقة، أن تأسيس المحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا يساهم في إعادة السلم والأمن إلى نصابه. وبين المجلس أن القرار اتخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق، ولكنه لم يحدد مادة معينة أساسا للتدبير الذي اتخذه، ولكن المادة الأكثر مناسبة لتصرف مجلس الأمن هي المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة.

الفرع الثاني: قرارات مجلس الأمن التي لها علاقة بإنشاء المحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا

لابد بعد هذا الاستعراض عن سلطة مجلس الأمن وصلاحياته بموجب الفصل السابع، وتبرير إنشاء المحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا، من استعراض أهم قرارات مجلس الأمن المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي الإنساني والتي شكلت بموجبها الأساس والتقل القانوني لإنشاء المحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا، وفيما يلي أهمها:

1. لقد اعتبر مجلس الأمن النزاعات المسلحة في إقليم يوغسلافيا السابقة نزاعا واحدا منذ بداية الصراع وفي أول قرار يتعلق بالنزاع، وهو القرار رقم 713 الصادر في 1991/05/25 عبر مجلس الأمن عن قلقه إزاء القتال الذي نشب واستمر في كرواتيا، وقرر فرض وتطبيق حظر على الأسلحة

والمعدات العسكرية على إقليم يوغسلافيا، وقرر أن الوضع الحالي يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

2. وفي القرار رقم 757 الصادر في 1992/05/30، مجلس الأمن يشير إلى تشابك الأحداث في إقليم يوغسلافيا، وأنه يجب النظر إليه بصورة نزاع واحد، ويذكر بأحكام الفصل السابع واستمرار دول المجموعة الأوروبية في التخطيط والعمل من أجل حل سلمي في البوسنة والهرسك إضافة إلى الجمهوريات الأخرى، ويعيد التأكيد بأن الوضع في يوغسلافيا يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين¹.

3. في القرار رقم 776 الصادر في 1992/10/13، مجلس الأمن يعيد تأكيده على أن كل أطراف النزاع ملزمة باحترام التزاماتهم الدولية، وبخاصة إتفاقيات جنيف لعام 1949، وأن الأشخاص الذين ارتكبوا أو أمروا بارتكاب مخالفات جسيمة مسؤولين مسؤولية فردية عن مثل هذه المخالفات.

4. في القرار رقم 780 الصادر في 1992/10/06، اتخذ مجلس الأمن خطوته الأولى لفرض احترام القانون الدولي الإنساني، حيث طلب مجلس الأمن من الأمين العام للأمم المتحدة تأسيس لجنة غير متحيزة لفحص وتحليل المعلومات المثبتة في القرار رقم 771.

وقرر المجلس أنه في ظل الظروف الخاصة في يوغسلافيا السابقة، فإن تأسيس المحكمة الدولية الجنائية بيوغسلافيا يهدف إلى إعادة السلم والأمن إلى نصابه².

¹ - د. مرشد أحمد السيد ود. أحمد الهرمزي، المرجع السابق، ص 24.

² - المرجع ذاته، ص 42.

المطلب الثاني: تأسيس المحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا

إنه من الضروري أن نستعيد بعض الحقائق التي أدت إلى تأسيس هذه المحكمة، فلقد ظل المجتمع الدولي مدة طويلة تحكمه شريعة الغاب فيما يتعلق بالاعتداءات التي تحصل من دولة على أخرى، والمعاملات الوحشية وغير الإنسانية التي يتعرض لها المدنيون والعسكريون على حد سواء أثناء الحرب. وعليه كان لزاما علينا التعرض أولا إلى السوابق الدولية على معاقبة مرتكبي الجرائم الدولية، ثم التطرق إلى الأسباب المباشرة لتأسيس المحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا.

الفرع الأول: السوابق الدولية على معاقبة مرتكبي الجرائم الدولية

لقد كانت هناك عدد من السوابق التاريخية، ومحاولات حديثة لتأسيس محاكم دولية لمحاكمة مجرمي الحرب، هيأت الظروف لتأسيس المحكمة الدولية الجنائية ليوغسلافيا سابقا، وتمثلت هذه المحاولات في أنه وبعد أن وقعت ألمانيا المنهزمة والحقاء الهدنة بتاريخ 11/11/1918، أنشئت لجنة من الحلفاء مكونة من 15 عضوا لتفصل في موضوع مسؤولية مجرمي الحرب، سميت بلجنة المسؤوليات في 1919/01/25¹.

وبعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، التي خلفت مجازر وفضاعات لم تعرفها البشرية من قبل، صدر إتفاق لندن بتاريخ 08/08/1945، المتضمن إنشاء محكمة عسكرية دولية لمحاكمة كبار مجرمي الحرب، وهو الإتفاق المعروف

¹ - د. عبد الله سليمان سليمان، المقدمات الأساسية في القانون الدولي الجنائي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 34.

بمحكمة نورمبرغ، كما أنشئت محكمة طوكيو لمحكمة كبار مجرمي الحرب في الشرق الأقصى¹.

كانت جمهورية يوغسلافيا السابقة (الجمهورية اليوغسلافية الاشتراكية الاتحادية) تتألف من أمم وقوميات وأديان مختلفة، فهناك الصرب والكروات والبوسنيون وغيرهم، وكانت الدولة اليوغسلافية تتألف من عدة جمهوريات هي كرواتيا ومقدونيا والبوسنة والهرسك وسلوفينيا والجبل الأسود وصيربيا، يضاف إلى ذلك إقليمين يتمتعان بالحكم الذاتي هما كوسفو وفوديفودينا، وقد كانت جمهورية يوغسلافيا السابقة طرفا في عدة معاهدات منها ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية منع إبادة الأجناس والمعاقبة عليها لعام 1948، واتفاقيات جنيف لعام 1949، والبروتوكولان الإضافيان لعام 1977، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية لعام 1984، وأخيرا إتفاقية حقوق الطفل لعام 1989.

وقد ظهرت يوغسلافيا على خريطة أوروبا السياسية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وفي عام 1990 جرت أول إنتخابات ديمقراطية في يوغسلافيا السابقة، ونتج عن هذه الإنتخابات فوز الأحزاب القومية في كل جمهورية، وتلى هذه الفترة إعلان استقلال الجمهوريات، ففضلت كل من كرواتيا وسلوفينيا ومقدونيا والبوسنة والهرسك الإستقلال والانفصال عن الإتحاد المنهار، ولم يبق في الإتحاد

¹ - د.بوغزالة محمد، مجموع محاضرات ألقى على طلبة الماجستير، تخصص القانون الدولي العام، جامعة الشلف، 2005/2006.

غير صربيا والجبل الأسود، وكان هذا ضد أحلام الصرب في تكوين صربيا الكبرى .

فالنزاع المسلح بدأ في سلوفينيا ثم انتقل إلى كرواتيا ومن ثم إلى البوسنة والهرسك¹ . وبالنظر للصراع والنزاع المسلح الذي شهدته مختلف الجمهوريات اليوغسلافية، وبالنظر كذلك للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان المبنية على اعتبارات عرقية ودينية، خاصة اتجاه مسلمي البوسنة والهرسك، ومن أجل جعل حد لها عجلت المجموعة الدولية بإنشاء محكمة خاصة بيوغسلافيا² وذلك بموجب اللائحة رقم 808 الصادرة عن مجلس الأمن سنة 1993، وتبعتها بعد ذلك اللائحة رقم 827 الصادر في 1993/05/25.

وقد جاء في مضمون هذه اللائحة أن مجلس الأمن يندد بالأخبار التي تصله والخاصة بالخرق الفادح والمستمر للقانون الدولي الإنساني في يوغسلافيا خاصة في البوسنة والهرسك، ومن بين هذه الخروقات التقتيل الجماعي وهتك الأعراض والتصفية العرقية، ويجب تسليط العقاب اللازم على المسؤولين عن هذه الانتهاكات عن طريق إنشاء محكمة دولية جنائية لمتابعة ومحاكمة جميع مرتكبي الجرائم في يوغسلافيا³.

¹ - د. مرشد أحمد السيد ود. أحمد غازي الهرمزي، المرجع السابق، ص 56 .

² - سكاكني باية، العدالة الجنائية الدولية ودورها في حماية حقوق الإنسان، دار هومة، الجزائر، ص 51 و 52.

³ - د. عامر الزمالي، مدخل إلى القانون الدولي الإنساني، منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر، 1997، ص 20.

المبحث الثاني: النظام الأساسي للمحكمة الدولية الجنائية الخاصة

بيوغسلافيا

لقد كانت الأعمال الفظيعة في يوغسلافيا السابقة التي صدمت ضمير العالم، المنبه الذي استطاع خلال مدة قصيرة من الزمن إحداث أكبر تطور قانوني في مجال ملاحقة ومتابعة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الدولية.

وبعد النظام الأساسي للمحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا تطبيقا فعليا لقواعد الحماية في القانون الدولي وبصورة خاصة في مجال القانون الدولي الإنساني، وقد قدم الأمين العام للأمم المتحدة هذا النظام على شكل مشروع مصحوب بملاحظات وشروح إيضاحية مختصرة حول كل مادة، وقد تضمن هذا النظام 34 مادة مقسمة على ستة أبواب.

وفيما يلي من مطالب وفروع، المزيد من التوضيح لهذا النظام.

المطلب الأول: أجهزة المحكمة واختصاصاتها

إن تنظيم المحكمة الدولية الجنائية ليوغسلافيا يعكس الوظائف التي تقوم بإنجازها، وبما أن هذه المحكمة مسؤولة عن محاكمة الأشخاص المسؤولين عن انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني في يوغسلافيا السابقة، فإن الطابع القضائي هذا يستدعي أن تتألف المحكمة من الأجهزة المتصورة في نطاق أي قضاء دولي جنائي، والمتمثلة في كل من هيئة قضائية وهيئة الإدعاء وقلم المحكمة .

وعليه سنتناول في المطلب الأول أجهزة المحكمة، أما المطلب الثاني فسنفرده لاختصاصاتها المختلفة.

الفرع الأول : أجهزة المحكمة

إن النظام الأساسي الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة قد احتوى الأجهزة الثلاثة الرئيسية في أي نظام قضائي، وهي هيئة قضائية، وهيئة الإدعاء، وقلم المحكمة، ويدون هذه الأجهزة مجتمعة لا يمكن تصور تشكيل قضائي دولي كامل، وقد نصت على هذه الهيئات المادة 11 من النظام الأساسي للمحكمة.

أولا : الدوائر

تتألف المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا من 11 قاضيا حسب المادة 12 من النظام الأساسي، وينتسبون إلى دول مختلفة¹، ويتم توزيعهم كالتالي:

- ثلاثة قضاة في كل دائرة من دائرتي المحاكمة في أول درجة.
- خمسة قضاة في دائرة الاستئناف .

وينتخب قضاة المحكمة من قبل الجمعية العامة وفقا للشروط والإجراءات المنصوص عليها في المادة 13 من النظام الأساسي للمحكمة، والمتمثلة في :

1 - يشترط في القضاة أن يكونوا من ذوي الخلق الرفيع، وأن تتوفر فيهم صفة الحيادة والنزاهة، وأن يكونوا من ذوي الكفاءات العالية التي تؤهلهم في دولهم لتولي أرفع المناصب القضائية، وأن تكون لهم الخبرة في المجال القضائي، وفي القانون الجنائي والقانون الدولي، وبصفة خاصة القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان .

2 - أما طريقة انتخابهم فيتبع فيها الخطوات التالية :

¹ - د. مرشد أحمد السيد ود. أحمد الغازي الهرمزي، المرجع السابق، ص 74 .

- ❖ يدعو الأمين العام للأمم المتحدة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وكذلك الدول غير الأعضاء الذين لهم صفة مراقب دائم في مقر الأمم المتحدة لتقديم من ترغب في ترشيحهم ضمن قضاة المحكمة.
- ❖ يجب على كل دولة أن تقدم خلال ستين يوما من تاريخ الدعوى اثنتين على الأكثر من المرشحين الذين تتوفر فيهم الصفات السابقة، على ألا يكونا من جنسية واحدة، وهذا يعني أن الأمر جوازي للدولة المرشحة في ترشيح قاضي واحد أو اثنتين على الأكثر، كما يمكن أن يكون أحدهما فقط من جنسية
- هذه الدولة والآخر من جنسية أخرى، أو ينتمي الاثنان إلى جنسية دولتين مختلفتين غير جنسية الدولة المرشحة.
- ❖ يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بإرسال قائمة الترشيحات إلى مجلس الأمن .
- ❖ تنتخب الجمعية من هذه القائمة 11 قاضيا بالأغلبية المطلقة، وإذا حصل مرشحين أو أكثر من جنسية واحدة على الأغلبية المطلقة، فإن الاختيار يقع على من حصل منهما على أعلى الأصوات، ولكن النظام لم يحدد كيفية الأفضلية إذا حصل كل منهما على نفس الأصوات، ويقترح أن تكون الأفضلية في هذه الحالة لمن يتمتع بمؤهلات وكفاءات أعلى أو الأكبر سنا .
- ❖ وفي حالة وجود مكان شاغر في إحدى الدوائر، يقوم الأمين العام بعد التشاور مع رئيسي مجلس الأمن والجمعية العامة، بتعيين شخص آخر على أن تتوافر فيه الشروط السابقة، وذلك للمدة المتبقية للقاضي الذي حل محله.

❖ وينتخب القضاة لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد، وتطبق ضدهم شروط الخدمة المطبقة على قضاة محكمة العدل الدولية.

3 - ينتخب قضاة المحكمة رئيساً لهم، الذي يجب أن يكون عضواً في دائرة الإستئناف.

ويقوم الرئيس بعد التشاور مع القضاة، بتوزيع القضاة على دوائر المحكمة الثلاثة، ولا يجوز لأي قاض بعد التوزيع أن يجلس في دائرة أخرى غير الدائرة التي تم توزيعه عليها، ويختار أعضاء كل من دائرتي المحاكمة في أول درجة من بينهم رئيساً لهم¹.

ولابد من الإشارة إلى أن محكمة أول درجة تصدر أحكاماً وتفرض جزاءات ضد الأشخاص المسؤولين، وتنطق بالحكم في جلسة علنية، ويكون الحكم مسبباً ومكتوباً، ويؤخذ في العقوبة ضرورة النظر إلى خطورة الجريمة وإلى حالة الشخص المدان.

أما غرفة الإستئناف فهي التي تستقبل الطعون المقدمة من الأشخاص المدانين، أو من طرف النائب العام لأسباب منها خطأ في إحدى النقاط القانونية، الأمر الذي يجعل القرار غير مشروع، وهذه الغرفة تؤيد أو تلغي قرارات غرفة أول درجة².

¹ - د.علي عبد القادر القهوجي، القانون الدولي الجنائي، أهم الجرائم الدولية، المحاكم الدولية الجنائية، منشورات الحلبي، 2001، ص 273.

² - سكاكني باية، المرجع السابق، ص 53.

ثانيا : هيئة الإدعاء

مكتب المدعي العام يتكون من المدعي العام ومعاونيه من الأشخاص المؤهلين الذي يرى ضرورة الإستعانة بهم، ويتم تعيين المدعي العام بواسطة رئيس مجلس الأمن بناء على اقتراح الأمين العام للأمم المتحدة، ويشترط أن يكون من ذوي السمعة الطيبة والأخلاق الحميدة، و ذو اختصاص مشهود به، و أن تكون له خبرة قوية في مجال التحقيق الجنائي والإدعاء .

ويعين لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد، وتطبق بشأنه شروط الخدمة المطبقة على السكرتير العام المساعد للأمم المتحدة .

ويتولى المدعي العام مهمة التحقيق في الملفات، ويمارس وظيفة الإدعاء والإتهام ضد مرتكبي المخالفات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت على إقليم يوغسلافيا منذ 1991¹ .

ثالثا : قلم المحكم

يلعب قلم المحكمة دورا لا يقل أهمية عن بقية هيئات المحكمة، ويتألف من الكاتب الأول وما يلزم من الموظفين . ويكون مسؤولا عن الإدارة وتقديم الخدمات القضائية لكل من دوائر المحكمة والإدعاء العام² .

الفرع الثاني : اختصاصات المحكمة

أولا : الاختصاص النوعي

لا تختص المحكمة الدولية الجنائية ليوغسلافيا بكل الجرائم التي وقعت على إقليم يوغسلافيا بل إن بعضها تختص بنظره المحاكم الوطنية عن طريق الاستعانة

¹ - د. علي عبد القادر القهوجي، المرجع السابق، ص 276.

² - د. مرشد أحمد السيد ، المرجع السابق ، ص 82 .

بإجراءات الاسترداد، أو التسليم والمساعدة القضائية بين الدول، وبصفة خاصة بالنسبة للجرائم غير الجسيمة .

وقد نصت المواد 2 و 3 و 4 و 5 من نظام المحكمة على الجرائم التي تختص بها المحكمة¹ وهي :

1) المخالفات الجسيمة لاتفاقيات جنيف لعام 1949 (جرائم الحرب) :

للمحكمة سلطة محاكمة الأشخاص الذين اقترفوا أو أمروا باقتراف مخالفات جسيمة لاتفاقيات جنيف لعام 1949 المتعلقة بالقانون الدولي الانساني، سواء ضد الأشخاص أو الممتلكات المحمية، التي تتمثل في :

- القتل.
- التعذيب أو المعاملة غير الإنسانية.
- تعمد إحداث الألم الشديد، أو الإضرار الخطير بالسلامة البدنية أو الصحية.
- تدمير الممتلكات أو الاستيلاء عليها على نطاق واسع لا تبرره الضرورات الحربية.
- إرغام أسرى الحرب والمدنيين على الخدمة في قوات الدولة المعادية.
- تعمد حرمان أسرى الحرب والمدنيين من حقهم في أن يحاكموا بصورة عادلة.
- النفي أو النقل أو الحجز غير المشروع للمدنيين.
- أخذ المدنيين كرهائن .

¹ (بجاوي نورة بن علي، حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي والقانون الداخلي، دار هوم، الجزائر، 2004، ص 52.

(2) انتهاكات قوانين وأعراف الحرب :

عددت المادة الثالثة من النظام الأساسي لمحكمة يوغسلافيا انتهاكات قوانين

وأعراف الحرب، التي جاءت على سبيل الذكر لا الحصر، وهذه الجرائم هي :

- استخدام الأسلحة السامة أو غيرها من المواد التي من شأنها إحداث ألام لا مبرر لها¹.
- مهاجمة أو قصف المدن و القرى والمساكن .
- التعسف في تدمير المدن أو القرى بشكل لا تبرره الضرورات الحربية.
- مصادرة أو تدمير المنشآت المخصصة للعبادة أو التعليم أو الآثار التاريخية.
- سلب ونهب الممتلكات العامة والخاصة.

(3) إبادة الجنس البشري :

يقصد بإبادة الجنس البشري أي فعل من الأفعال التالية، يرتكب بقصد القضاء

كلياً أو جزئياً على جماعة وطنية أو إثنية أو عرقية أو دينية²، وذلك حسب

المادة 4 الفقرة 2 من النظام الأساسي للمحكمة، والمتمثلة في :

- قتل أفراد هذه الجماعة أو إلحاق ضرر بدني أو عقلي بالغ بهم .
- إرغام الجماعة عمداً على العيش في ظروف يقصد بها أن تؤدي كليا أو جزئياً إلى القضاء عليها.
- فرض تدابير يقصد بها منع التوالد.
- نقل أطفال الجماعة قسراً إلى جماعة أخرى.

¹ (د. أحمد السيد، المرجع السابق، ص 116.

² - د. عبدالله سليمان، المرجع السابق، ص 287.

4) الجرائم في حق الإنسانية :

وفقا للمادة 5 من النظام الأساسي فإن لمحكمة يوغسلافيا سلطة محاكمة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب الجرائم التالية : القتل والإبادة والإسترقاق والإبعاد والسجن والتعذيب والإغتصاب والإضطهاد لأسباب سياسية أو عرقية أو دينية وسائر الأفعال غير الإنسانية .

ثانيا: الاختصاص الشخصي

يحال إلى المحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا الأشخاص الطبيعيين فقط أيا كانت درجة مساهمتهم في إحدى الجرائم السابقة الذكر التي يتهمون بها، ولا يعفى أحدهم من المسؤولية الجنائية أي كانت صفته الرسمية سواء كان رئيسا للدولة أم للحكومة أم موظفا كبيرا، كما لا تعتبر هذه الصفة سببا من أسباب تخفيف العقوبة، وهذا ما حدث بالفعل من خلال مثل "سلوبودان ميلوسوفيتش" أمام هذه المحكمة، وهو الرئيس السابق ليوغسلافيا .

ثالثا : الاختصاص المكاني و الزماني للمحكمة

يتحدد اختصاص المحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا مكانيا على كل أقاليم جمهورية يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة . وإلى جانب الاختصاص المكاني، تختص هذه المحكمة بالجرائم التي تقع خلال فترة زمنية محدودة، وقد حدد نظام المحكمة بداية تلك الفترة وهي الأول من شهر جانفي من عام 1991 (المادة 8)، ولكنه لم يحدد نهايتها وترك أمر هذا التحديد لمجلس الأمن في قرار لاحق.

رابعاً : الاختصاص غير القاصر للمحكمة

لا يقتصر الاختصاص بنظر الجرائم التي نص عليها النظام على المحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا فقط، بل يشترك معها في هذا الاختصاص المحاكم الوطنية (المادة 1/9) .

ولكن النظام نص على أن الأولوية في هذا الاختصاص تنعقد للمحكمة الدولية الجنائية، فإذا كانت الدعوى منظورة أمام المحكمة الوطنية، فيجوز للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا في أي وقت وفي أي حالة كانت عليها الدعوى، أن تطلب رسمياً من المحكمة الوطنية أن تتوقف عن نظر تلك الدعوى وتحيلها إليها وفقاً للإجراءات التي ينص عليها النظام الأساسي (المادة 2/9) .

ومن حيث الحجية، فإن الحكم الذي تصدره المحكمة الدولية الجنائية يتمتع أمام المحاكم الوطنية بحجية مطلقة (المادة 1/10) .

المطلب الثاني: أصول المحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا

الفرع الأول : إجراءات المحاكمة

أولاً : افتتاح الدعوى وإدارتها

عند افتتاح الدعوى تقرأ الدائرة قرار الإتهام على المتهم، وتطمئن من أن حقوقه قد تم احترامها، وتتأكد من أن المتهم قد فهم مضمون قرار الإتهام و تأمره بأن يجيب فيما إذا كان سيتراجع أمامها على أنه مذنب أم غير مذنب، وتكون جلسات المحاكمة عامة وعلنية، إلا إذا قررت الدائرة جعلها سرية. ويجري العمل في المحكمة باللغتين الإنجليزية و الفرنسية (المادة 33) .

ثانيا : حقوق المتهم

يكون المتهمون على قدم المساواة أمام المحكمة، وأن يسمح لهم بالدفاع عن أنفسهم ضد الاتهامات الموجهة إليهم بطريقة عادلة وعلنية، وأن كل منهم يجب أن يعامل على فرض أنه بريء حتى تثبت إدانته، ويجب إبلاغه بلغة يفهمها أسباب الاتهام وطبيعته، ومنحه الوقت الكافي لإعداد دفاعه والإتصال بمحام حسب اختياره، وأن تتم محاكمته دون تأخير غير مبرر، وأن يكون حاضرا جلسات الدعوى .

الفرع الثاني : أحكام المحكمة وتنفيذها

أولا : صدور الأحكام و الطعن فيها

تصدر دائرة الدرجة الأولى الحكم في جلسة علنية و بأغلبية الأصوات بعد التيقن من أن المتهم قد ارتكب فعلا الجرائم المسندة إليه في قرار الاتهام، ويجب أن يكون الحكم مكتوبا ومسببا، ويمكن أن يذكر فيه الآراء المخالفة إذا صدر بالأغلبية (المادة 23) .

ويحدد في الحكم مقدار العقوبات، وقد حدد النظام الأساسي في المادة 24 العقوبات الواجب النطق بها¹.

وتقبل الأحكام الصادرة عن دائرة الدرجة الأولى الإستئناف أمام دائرة الاستئناف، ويقدم طلب الاستئناف إما من المحكوم عليه وإما من المدعي العام.

¹ - د.علي عبدا لقادر القهوجي، المرجع السابق، ص 285 .

ولابد من الإشارة إلى أنه وإلى غاية سنة 1998 كانت المحكمة الدولية الجنائية ليوغسلافيا قد أصدرت أربعة أحكام بالإدانة من دائرة محكمة أول درجة طعن فيها جميعها بالاستئناف أمام دائرة الاستئناف، وحكما بالبراءة.

ثانيا : تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحكمة الدولية الجنائية ليوغسلافيا

يتم تنفيذ عقوبة السجن في سجون الدولة التي تعينها المحكمة من بين الدول التي توجد ضمن قائمة الدول التي أبلغت مجلس الأمن باستعدادها لاستقبال المحكوم عليهم، ويتم تنفيذ هذه العقوبة وفقا للإجراءات والشروط التي ينص عليها قانون الدولة المستقبلية تحت إشراف المحكمة الدولية الجنائية ليوغسلافيا (المادة 27) .

وإذا طلب المحكوم عليه من الدولة التي ينفذ فيها عقوبة السجن العفو أو تخفيف العقوبة طبقا لقوانين تلك الدولة، فعلى هذه الأخيرة أن تحيل الطلب إلى رئيس المحكمة الدولية الجنائية ليوغسلافيا، الذي يفصل فيه بعد استشارة قضاة تلك المحكمة على أساس العدالة و المبادئ العامة للقانون¹ (المادة 28) .

خاتمة :

وفي الأخير، يمكن القول بأن إنشاء المحكمة الدولية الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا يعد كآلية لفرض المسؤولية الجنائية الدولية، وذلك من خلال توقيع العقوبات المقررة في النظام الأساسي على مرتكبي الجرائم .
ولكن هناك بعض الملاحظات التي وجهت إلى نظام هذه المحكمة، والمحاكمات التي جرت أمامها، والمتمثلة في:

¹ - د.علي عبد القادر القهوجي ، المرجع السابق ، ص286 .

أنها تستند في إنشائها إلى قرار صادر عن مجلس الأمن، و ليس اتفاق دولي أو معاهدة دولية، وهذا يعني أنها تعتبر أحد الأجهزة التابعة لمجلس الأمن، وبالتالي لا يتوافر لها الاستقلال الكافي والحيدة أثناء قيامها بوظيفتها القضائية، بل هي تتأثر بالظروف السياسية في المجتمع الدولي بصفة عامة وفي مجلس الأمن بصفة خاصة .

- أن نظام المحكمة يترك دون إجابة المحاكمة الغيابية، وما هي سلطة المحكمة إذا لم يمثل المتهم شخصيا أمام تلك المحكمة.
 - أن نظام المحكمة لم ينص على عقوبة الإعدام التي تعتبر مناسبة في مجال الجرائم الدولية، نظرا لفظاعة و وحشية هذه الجرائم.
 - أن هذه المحكمة مؤقتة إذ أنها ذات نطاق مؤقت ومحدد من حيث الزمان والمكان و الجرائم والأشخاص تزول بعد انتهاء مهمتها. ومن الأفضل أن تنشأ محكمة دولية جنائية دائمة لتتظّر في الجرائم الدولية التي تقع بعد نشأتها لا أن تنشأ بعد وقوع الجرائم التي تنظرها بصفة خاصة، وهو ما حدث بالفعل من خلال إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة فيما بعد .
- وخلاصة القول، هي أن المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا لم توفق في إرساء عدالة جنائية دولية حقيقية، وذلك نظرا لكون اختصاصها مؤقت بفترة زمنية معينة، ومحدود بجرائم معينة، متمثلة في تلك الجرائم المرتكبة على إقليم يوغسلافيا سابقا.

قائمة المراجع :

- 1.د.مرشد أحمد السيد ود.أحمد غازي الهرمزي، القضاء الدولي الجنائي، دراسة تحليلية للمحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا مقارنة مع محاكم نورمبرغ وطوكيو وروندا، الطبعة الأولى، الدار الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2002 .
- 2.د.علي عبد القادر القهوجي، القانون الدولي الجنائي، منشورات الحلبي الحقوقية، 2001 .

- 3.د.عبدالله سليمان، المقدمات الأساسية في القانون الدولي الجنائي، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر .
- 4.د. يحيوي نورة بن علي، حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي و القانون الداخلي،دار هومه، الجزائر، 2004 .
- 5.د.عامر الزمالي،مدخل إلى القانون الدولي الإنساني،منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان و اللجنة الدولية للصليب الأحمر،1997 .
- 6.سكاكني باية، العدالة الجنائية الدولية و دورها في حماية حقوق الإنسان، دار هومه .
- 7.د. بو غزالة محمد، مجموع محاضرات أقيمت على طلبه الماجستير،مقياس المحاكم الجنائية الدولية، 2006 .
- 8.اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 المتعلقة بالقانون الدولي الانساني .
- 9.البروتوكولان الإضافيان الملحقان باتفاقيات جنيف لعام 1949 .
10. اتفاقية لهاي لعام 1907، واللائحة الملحقة بها والخاصة بقوانين وأعراف الحرب و الحياد .